# أسرة أل الزكي ودورها في القضاء والإدارة بدمشق في القرنين السادس والسابع الهجريين

**الكلمة المفتاح : أل الزكي**

**أ.م. د. مشتاق كاظم عاكول المياح**

**جامعة بغداد/كلية التربية للعلوم الانسانية – ابن رشد/ قسم التاريخ**

dr_almayahi@yahoo.com

**الملخص**

تعد أسرة ال زكي من الأسر العلمية الكبيرة التي عاشت واستقرت في مدينة دمشق في القرنين السادس والسابع الهجريين، وأدت دوراً مهما في بيئة دمشق العلمية وقتئذ وبرز منهم علماء يشار لهم بالبنان ولأجل ذلك فقد حظي رجال الاسرة باهتمام واسع من لدن كبار المؤرخين الذين ترجموا لإعداد غفيرة منهم، حيث أفردوا مساحات واسعة للحديث عن انجازاتهم ومكانتهم العلمية التي كانت موضع تقدير وإشادة اغلب هؤلاء المؤرخين.

تعددت اهتمامات رجال الاسرة العلمية وان كانت تلك الاهتمامات لا تخرج في الأعم الأغلب عن نطاق الدراسات الدينية كالفقه والحديث والتفسير والقراءات وغيرها. بل ان المتقدمين من رجال تلك الاسرة كانوا خاضعين وبما لا يدع مجالاً للشك للفتاوى التي أطلقها رجال الدين المتزمتين ضد علوم الفلسفة والمنطق ومن يتعاطاهم. ولأجل ذلك فقد شنوا حربا شعواء ضد الطلبة الذين وجد بحوزتهم ما يدل على ذلك.

ولم يقتصر دور رجال أسرة ال الزكي على إلقاء الدروس العلمية فحسب بل كانوا عنصراً فاعلاً فيما حولهم من احداث شهدتها بلاد الشام، لاسيما الإنجازات العسكرية التي دأب الأيوبيون على تحقيقها، كما أنيطت بهم الكثير من المهام الادارية والقضائية فضلا عن السفارات التي كلفوا بها من قبل سلاطين البيت الأيوبي .

**أولاً : أصول أسرة آل زكي**

تُعد أسرة آل زكي من الأسر العلمية المعروفة في مدينة دمشق، وهم أخوال حافظ الشام ومؤرخه، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بأبن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، فعميد الأسرة زكي الدين أبو الفضل يحيى بن علي بن عبد العزيز المعروف بأبن الصائغ(ت ٥٣٤هـ) جده لأمه[١].

وتنحدر هذه الأسرة من أرومة عربية تعود في نسبها الى قبيلة قريش، وقد أتفقت جُلّ المصادر التاريخية التي ترجمت لرجالاتها على ذلك، بيد أن تلك المصادر أنقسمت على نفسها بين مؤيد ومشكك في أتصال نسب تلك الأسرة بالبيت الأموي وتحديداً بالخليفة عثمان بن عفان(ﷺ) عن طريق ولده أبان، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم المصادر التي خاضت في نسب آل زكي الى ثلاثة مجاميع مصدرية:

١. **المجموعة المصدرية الأولى:** أكدت على أتصال نسب أسرة آل زكي ببني أمية، لكنها لم تُشر صراحة الى أتصالهم بأبان بن عثمان بن عفان(ﷺ)، ويقف على رأس تلك المجموعة، محدث خراسان أبو سعد عبد الكريم بن منصور بن محمد السمعاني المتوفى عام(٥٦٢هـ) والذي يُعد من أبرز تلامذة القاضي زكي الدين يحيى آبن علي بن الصائغ[٢] وحصل منه على أجازة في رواية بعض مسموعاته[٣]. كما تتلمذ على ولده منتجب الدين بن الزكي(ت ٥٣٧هـ)[٤] وكان من أكثر أساتذته تأثيراً عليه، وقد ترجم له في كتابه التحبير على المعجم الكبير[٥]. الذي ترجم فيه لـ( ١٣٢٠) شيخا من شيوخه، حيث يقول:(( أبو المعالي محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز بن الحسين القرشي الأموي ))[٦]. وتبعه في السياق ذاته، الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب(ت ٧٧٩هـ)[٧]، الذي ترجم لقاضي القضاة بهاء الدين بن الزكي(ت ٦٨٥هـ)[٨] حيث يقول:(( بهاء الدين أبو الفضل يوسف بن قاضي القضاة محي الدين أبي الفضل يحيى ... بن عبد العزيز بن علي بن الحسين بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بأبن الزكي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي))[٩].

والملاحظ في تلك المجموعة إن مؤرخيها لم يتعرضوا لذكر الوليد بن عبد الرحمن بن إبان بن عفان، وإنما توقفوا في ذكر نسب الأسرة عند عبد الرحمن بن القاسم شأنهم في ذلك شأن المجموعة المصدرية الثالثة والتي سيتم الحديث عنها فيما بعد. مما يوحي – على ما يبدو– الى طابع الحذر الذي بدا واضحاً على هؤلاء المؤرخين من عدم الخوض في هذا الموضوع.

**المجموعة المصدرية الثانية:** أكدت صراحة على أتصال نسب آل الزكي ببني أمية وتحديداً الى البيت العثماني منه، على أن مؤرخيها إنقسموا على أنفسهم الى مجموعتين: أكتفت الأولى بالحاق نسب آل الزكي بالبيت الأموي بصورة عامة. ومن دون الخوض

في ذكر التفاصيل، من قبيل(( ... القرشي الأموي العثماني))، أو(( العثماني القرشي الأموي)). أو((العثماني)) فقط، وأبرز من يمثل تلك المجموعة الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري(ت ٦٥٦هـ)[١٠]، وجمال الدين أبو حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بأبن الصابوني(ت ٦٨١هـ)[١١] وشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري(ت ٧٣٩هـ)[١٢]، ومؤرخ مصر الشهير تقي الدين أحمد بن علي المقريزي(ت ٨٤٥هـ)[١٣]. أما تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي(ت٧٧١هـ)[١٤] فقد بدا غير متيقن من المعلومة التي أوردها في ترجمته للقاضي محيي الدين بن الزكي(ت٥٩٨هـ)[١٥] حينما قال:(( قاضي قضاة الشام، محي الدين أبو المعالي ... القُرشي العثماني، على ما يذكرون)). فيما كانت المجموعة الثانية أكثر تفصيلاً من سابقتها بشأن نسب أسرة آل الزكي ويتجلى ذلك بوضوح من خلال أصرار مؤرخيها على ذكر سلسلة نسب أفراد تلك الأسرة متصلاً بأبان بن عثمان بن عفان، ويُعد القاضي شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان(ت٦٨١هـ)[١٦] الذي عاصر جماعة من أعيان آل الزكي، خير مثالٍ على ذلك، ففي معرض ترجمته للقاضي محيي الدين بن الزكي، يذكر أنه(( أبو المعالي محمد بن أبي الحسن علي بن محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي بن الحُسين بن محمد بن الرحمن بن القاسم بن الوليد بن القاسم بن عبد الرحمن بن أبان بن أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ﷺ، القرشي)).

وعلى النهج ذاته سار عدد من المؤرخين الكبار كعز الدين احمد بن محمد الحسيني(ت ٦٩٥هـ)[١٧] وقطب الدين موسى بن محمد اليونيني(ت ٧٢٦هـ)[١٨]، وصلاح الدين محمد بن شاكر الكتبي(ت ٧٦٤هـ)[١٩] وبدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت ٨٥٥هـ)[٢٠] حيث عمدوا الى ذكر سلسلة نسب آل الزكي كاملة عند ترجمتهم لأحد أفرادها.

**المجموعة المصدرية الثالثة:** على النقيض من المجموعتين الآنفتي الذكر فقد شكك أصحاب تلك المجموعة بأنتساب أسرة آل الزكي الى البيت العثماني، بل إن البعض منهم لا يعترف بانتسابهم لبني أمية عموماً، وقد نحا المؤرخون المشككون إتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول لم يذكر أصحابه صراحة أدلة تشكيكهم بأنتساب آل الزكي لبني أمية، بل أكتفوا بعبارة (( القرشي، الدمشقي، الشافعي)) فقط، وقد مثل هذا الأتجاه :علمُ الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي(ت ٧٣٩هـ)[٢١]، وصلاح الدين

خليل بن أيبك الصفدي(ت ٧٦٤هـ)[٢٢]، وأبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي( ت٧٨٨هـ)[٢٣]، وجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي(ت ٧٧٢)[٢٤]، وتقي الدين أبو المعالي محمد بن رافع السلامي(ت ٧٧٤هـ)[٢٥]، وتقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد المعروف بأبن قاضي شهبه(ت ٨٥١هـ)[٢٦] وجمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى(ت٨٧٤هـ)[٢٧]، وعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي(ت٩٢٧هـ)[٢٨]، وشمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي(ت ٩٥٣هـ)[٢٩]، وعبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ)[٣٠].

ومن الجدير بالذكر إن من أنكر إتصال نسب آل الزكي ببني أمية كان يعمد الى التوقف عند عبد العزيز (جد القاضي إبن الصائغ)، ومنهم من يتوقف عند الوليد بن عبد الرحمن بن أبان دون ذكر لبقية آبائه، وهي مفارقة لم أجد لها تفسيراً قط[٣١].

أما الأتجاه الآخر فقد ذهب الى أبعد من ذلك حيث صرح أتباعه، بعدم قناعتهم بذلك النسب وساقوا أدلتهم على ذلك، ويقف في طليعة المؤرخين المشككين بنسبهم، المؤرخ شهاب الدين عبد الرحمن بن أسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة(ت ٦٦٥هـ)[٣٢] الذي أنكر على القاضي محيي الدين بن الزكي إنتسابه للبيت العثماني من بني أمية عازياً ذلك الى أن مؤرخ دمشق الحافظ أبو القاسم أبن عساكر، ترجم لجده لأمه يحيى بن علي بن عبد العزيز المعروف بأبن الصائغ (( وذكر أيضاً ترجمة ولديه محمد بن يحيى، وسلطان بن يحيى، وهما خالا الحافظ أبي القاسم، ولم يرفع في نسب أحدٍ منهم بما يتصل بأمير المؤمنين عثمان بن عفان (ﷺ) كما يدعيه ذريتهُ في زماننا، ولو كان ذلك الأتصال صحيحاً لما خفي على الحافظ أبي القاسم، ولو كان يعرفه لما أغفل ذكر هذه المنقبة لأجداده وأمه وأخواله)).

وقد ذهب مؤرخ الشام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)[٣٣]، بعيداً في موضوع نسب آل الزكي حيث أنكر على الحافظ شرف الدين الدمياطي، سوقه نسب شيخه القاضي **محيي الدين يحيى بن محمد بن الزكي(ت٦٦٨هـ)**[٣٤]، الى عثمان(ﷺ)، متخذاً من تجاهل الحافظ إبن عساكر له، دليلاً على ذلك. كما قدم دليلاً آخر على عدم صحة إنتسابهم للبيت الأموي- بحسب اعتقاده- فقد ذكر أنه أطلع على (( كتابِ وقفٍ لبني الزكي، وهو وقفٌ من جدهم عبد الرحمن بن الوليد بن القاسم بن الوليد القُرشي، وقد وقفهُ في سنة نيف وسبعين ومائتين، ولم يزد في نسبه ولا نسبّه على هذا، ولاسمى للوليد أباً، ولا ذكر أنه أموي،

والذي زعم أنه عثماني قال فيه: الوليد بن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان، والله اعلم بحقيقة ذلك))[٣٥].

ومن مراجعة سريعة للدليل الآخر الذي ساقه الحافظ الذهبي ونقصد بذلك( كتاب الوقف) يتضح لنا أنَّ ذلك الدليل لا يمكن الركون إليه أيضاً، فالذهبي أستخدم كلمة( نيّف) والتي تدل على عدم دقته في ايراد تاريخ الوقف، بخلاف الواقع، فالوقف يُعد من الوثائق المهمة التي يمكن الركون لمعلوماتها التاريخية ذلك أنه يتضمن معلومات دقيقة تتضمن اسم الواقف وجنس الوقف والأوقاف التي رصدها الواقف له، فضلاً عن دقة التاريخ باليوم والشهر والعام، لذا فالتساؤل المطروح هنا بالحاح هو: كيف تمكن الحافظ الذهبي من الآطلاع على وثيقة الوقف ولم يستطع تحديد تأريخها بدقة؟!.

أما **الحافظ إبن كثير**، فقد آتسم موقفه بالأضطراب، ففي الوقت الذي بدا فيه معتنقاً لآراء شيخه آبن كثير في هذا الصدد، لاسيّما في كتاب( طبقات الفقهاء الشافعيين)[٣٦]، فعند ترجمته لعدد من الشخصيات المهمة من تلك الأسرة، كان يتوقف في نسبها عند الوليد بن عبد الرحمن في أشارة واضحة الى عدم قناعته بأتصال نسبهم الى البيت الأموي، إلا أنه عاد لينقض تلك الآراء في تاريخه المسمى(البداية والنهاية)لاسيّما عند ترجمته **للقاضي محيي الدين أبي المعالي محمد بن علي بن الزكي**(ت ٥٩٨هـ)، حيث توقف في سلسلة نسبه عند جده عبد العزيز ولم يزد على(القرشي) في نسبه، ثم أردفه بقوله: (( وكان هو جد **الحافظ أبي القاسم بن عساكر** لأمه، وقد ترجمه في التاريخ ولم يزد على ذلك))[٣٧]. مما يدل على شك واضح بالأمر، أما في ترجمة ولده القاضي يحيى بن محمد فقد ذكر نسبه متصلاً بعبد الرحمن بن أبان بن عثمان(ﷺ) واصفاً إياه بـ(( القرشي الأموي))[٣٨]. وتكرر الأمر عند ذكره لحفيده القاضي بهاء الدين يوسف بن يحيى بن الزكي[٣٩].

وفي بعض الأحيان نجد الأضطراب واضحاً في الرواية الواحدة التي يسوقها الحافظ أبن كثير، كما الحال بالنسبة لترجمة القاضي محيي الدين يحيى بن محمد بن الزكي آنفة الذكر، حيث يذكره بقوله: (( ومنهم من يقولون الأموي أيضاً، الدمشقي الشافعي))[٤٠]، ثم يعود بعد أسطر قليلة ليقول: ((... وساد وتقدم لرياسته وثبته في دمشق، ونسبه العريق))[٤١].

مما تقدم يمكن القول إن تأثر آبن كثير بآراء شيخه الذهبي، ومن قبله بأبي شامة، وعدم تمعنه بروايات سابقيه من المؤرخين، كان سبباً لذلك لأضطراب رواياته عن أسرة آل الزكي،

لذا لا يمكن الركون الى تلك الآراء التي شكك من خلالها بآنتساب تلك الأسرة لبني أمية. كما أن الرأي الذي طرحه أبو شامة ودافع عنه الذهبي فيما بعد والذي يتلخص بعدم أتصال أل الزكي بالبيت الاموي نظراً لأغفال الحافظ أبن عساكر عنه هو الآخر لا يثبت أمام النقد التأريخي، إذ إن ذلك الأغفال لا يُعد دليلاً قاطعاً على عدم صحة النسب، وإذا كان الحافظ آبن عساكر قد أغفل ذلك الأمر لأي سبب كان، فقد تولى حافظ خراسان ومحدثها أبو سعد السمعاني تلك المهمة، فهو أحد معاصري الحافظ أبن عساكر، وقد سبقت الأشارة الى تلمذتهما لدى القاضي منتجب الدين بن الزكي، وقد أشار السمعاني بما لا يقبل الشك الى النسب الأموي لشيخه.

صفوة القول إن أسرة آل الزكي تعد من الأسر العربية العريقة التي تمتد في نسبها الى قبيلة قريش، والى البيت الأموي منها.

**ثانياً: أسهامات آل الزكي في القضاء**

تقلد رجال أسرة آل الزكي مناصب مهمة في القضاء والإدارة في وقت مبكر يعود الى أيام عميدها زكي الدين يحيى بن علي بن الصائغ الذي تولى منصب (( القضاء بدمشق نيابة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن موسى البلاساغوني، ثم عن أبي سعد محمد بن نصر الهروي، هو والقاضي سليمان بن داود الحنفي، ومات سليمان وبقي منفرداً بالقضاء، وقتل الهروي وهو على القضاء))[٤٢].

وبقي آبن الصائغ في منصبه حتى مطلع القرن السادس الهجري، وتحديداً عام ٥١٠ هـ، عندما خرج لأداء فريضة الحج فأسند المهمة الى ولده منتجب الدين محمد الذي لم يلبث أن آستقل بقضاء دمشق بعد ذلك ليكون أول أفراد تلك الأسرة يتولى منصب القضاء آستقلالاً[٤٣].

وطوال تبوئه ذلك المنصب، كان القاضي منتجب الدين بن الزكي موضع إعجاب معاصريه الذين أشادوا بنزاهته وعفته وجميل سيرته، فضلاً عن صلابته في الحكم، فقد وصفه تلميذه أبو سعد السمعاني بأنه كان (( ... حسن السيرة، محمود الولاية، قصير اليد عن أموال المسلمين، مشفقاً عليهم، ساكناً، وقوراً، متواضعاً))[٤٤].

بعد وفاة القاضي منتجب الدين بن الزكي، تولى ولده زكي الدين على بن محمد بن يحيى[٤٥] قضاء دمشق (( وكتب له منشور القضاء من قاضي القضاة ببغداد))[٤٦]. مما يدل على

أهمية تلك الشخصية التي أضحت موضع عناية وأهتمام دار الخلافة. فآستمر في منصبه ما يقرب من نصف قرن، ففي مطلع صفر من عام(٥٥٥هـ) رفع القاضي زكي الدين طلباً الى الملك العادل نور الدين يسأله فيه الأعفاء من منصبه(( فأجاب سؤاله وولى قضاء دمشق القاضي الأجل الأمام كمال الدين الشهرزوري))[٤٧].

ومن الجدير بالملاحظة هنا إن القضاة من الفرع الآخر من آل الزكي ونعني بذلك (آل سلطان بن يحيى بن علي) قد آقتصر دورهم على تولي القضاء نيابة، ولم يسبق لأحدهم تولي منصب القضاء بصورة مستقلة كما الحال بالنسبة لأبناء عمومتهم من (آل محمد بن يحيى بن علي) ولعل السبب في ذلك يعود الى ميل( بني سلطان) وآنشغالهم بالتحصيل العلمي والتدريس والوعظ، اكثر من ميلهم الى تسلم المناصب الإدارية ومنها القضاء، أو ربما لشهرة بنو عمومتهم التي طغت في بلاد الشام بصورة عامة، ومدينة دمشق على وجه الخصوص، لاسيّما بعد ذيوع صيت القاضي محي الدين محمد بن علي بن الزكي، الذي تقلد منصب قضاء مدينتي حلب ودمشق من قبل السلطان صلاح الدين الأيوبي بصورة مباشرة، فمما يؤثر عن زين القضاة سلطان بن يحيى بن الزكي[٤٨] إنه كان ينوب عن والده بالقضاء، لذا فإنَّ شهرته لم تأتِ من ذلك الجانب، وإنما جاءت من كونه أحد كبار الفقهاء في وقته، فضلاً عن كونه أحد اعيان الخطباء والوعاظ[٤٩].

أما ولده عبد الرحمن بن سلطان[٥٠]، فلم تذكر المصادر التأريخية التي تناولت ترجمته، إنه تولى القضاء نيابة أو آستقلالاً بالرغم من ان تلك المصادر كانت تطلق عليه لقب (( زين القضاة))[٥١].

وعلى خطى جده، سار القاضي شرف الدين أبو طالب عبد الله بن عبد الرحمن بن سلطان[٥٢]، فقد تولى قضاء مدينة دمشق نيابة عن أبن عمه القاضي محيي الدين محمد بن يحيى بن الزكي(ت ٥٩٨هـ)، ثم عن ولده زكي الدين الطاهر بن محمد بن يحيى(ت ٦١٧هـ)[٥٣]، إلا أنه لم يلبث أن ترك القضاء لينصرف للتدريس بصورة كلية[٥٤].

أرتبطت أسرة آل الزكي بعلاقات وثيقة مع السلطنة الأيوبية تمتد الى أيام الحملة التي قادها السلطان صلاح الدين الأيوبي لفتح مدينة حلب عام(٥٧٩هـ)، فقد ذكر بعض المؤرخين أَنَّ السلطان حين تسلم المدينة صعد الى قلعتها حيث عقد مجلساً عاماً للتهنئة بحضور كبار

رجالات الدولة وقادتها، فضلاً عن رجال الدين والقضاة والشعراء الذين أنشدوا قصائد التهنئة بتلك المناسبة، وكان من بين المهنئين محيي الدين بن الزكي الذي أنشده أبياتاً مطلعها:

**وفتحكم حلباً بالسيف في صفر مبشرٌ بفتوح القدس في رجب**[٥٥]

وقد أثارت تلك الأبيات آستغراب الحضور بما فيهم السلطان نفسه، وقد علق سبط بن الجوزي على تلك الحادثة بقوله: (( فعجب الناس من رمية من غير رامٍ، فكان – كما قال – ولكن بعد أربع سنين))[٥٦].

وبعد أن تم له فتح المدينة، عمد السلطان صلاح الدين ترتيب أمورها الإدارية، حيث أسند قضاء المدينة الى محيي الدين أبن الزكي الذي آستناب عنه إبن عمته زين الدين أبا البيان نبأ بن الفضل بن سليمان المعروف بأبن البانياسي الذي أستمر في أداء عمله حتى عام ٥٩٨هـ وهو العام الذي توفي فيه أبن الزكي، حيث أسند الملك الظاهر غازي صاحب حلب مهمة القضاء في المدينة للقاضي بهاء الدين بن شداد(ت ٦٣٢هـ)[٥٧].

أما الحدث المهم الذي ترك آثاره الأيجابية على مستقبل القاضي محيي الدين بن الزكي بصفة خاصة وأسرة آل الزكي بشكل عام. كان فتح بيت المقدس، فقد صدقت نبوأة أبن الزكي التي تنبأ فيها بفتح المدينة في رجب، ولما سأله السلطان صلاح الدين عن أساس تلك النبوءة أجابه بأنه أخذها من تفسير أبا الحكم بن برجان[٥٨] **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾[٥٩]. بيد أن أبا شامة المقدسي[٦٠] أنفرد دون سواه من المؤرخين الذين تعرضوا لتلك الحادثة، بذكر رواية نقلها عن جماعة من الحلبيين يؤكد فيها إن تلك النبوءة لم تكن من بنات أفكار محيي الدين بن الزكي، وأنما يعود الفضل في ذلك للفقيه الشافعي المعروف مجد الدين أبو محمد طاهر بن نصر بن جهيل الكلابي الحلبي( ت ٥٩٦هـ) الذي كان قد وقع على تفسير أبن برجان لسورة الروم فوجد فيه عند قوله تعالى ألم غلبت الروم... الآية، إن المفسر قال إن الروم سيُهزمون في شهر رجب من عام ٥٨٣ هـ ويفتح بيت المقدس ويصبح داراً للإسلام للأخير مستنداً في ذلك على دلائل عدة أوردها في معرض تفسيره للآية، فلما تم فتح مدينة حلب، بعث آبن جهبل برسالة الى صلاح الدين يُهنّئُه فيها بذلك الفتح ويبشره بقرب فتح بيت المقدس على يديه معّيناً زمان ذلك الحدث، وقد دفع تلك الرسالة الى أحد الفقهاء المقربين

من السلطان بُغية أيصالها له، إلا أن ذلك الفقيه وبعد قراءته لمضمونها تراجع عن تسليمها للسلطان، وتحدث مع القاضي محيي الدين بن الزكي في ذلك الأمر، وكان القاضي يقيم وزناً للمكانة العلمية الكبيرة لأبن جهبل واثقاً بأنه لا يقدم على تلك الخطوة دون التحقق منها، لذا فقد أنشأ قصيدته البائية التي هنأ فيها السلطان بفتح حلب وبشره بفتح قريب لبيت المقدس على يديه. وبعد أن تم الفتح قدم أبن جهبل الى القدس مهنئاً السلطان بفتحه وقد دار بين الرجلين حديث عن مضمون تلك الرسالة ((فتعجب السلطان من قوله وقال قد سبق الى ذلك محيي الدين بن زكي الدين غير أني أجعل لك حظاً لا يزاحمك فيه أحد ثم جمع له من في العسكر من الفقهاء وأهل الدين ثم أدخله الى القدس بعدما خرج الفرنج منه وأمره أن يذكر درساً من الفقه على الصخرة فدخل وذكر درساً هناك وحظي بما لم يحظ به غيره ))[٦١].

ومهما يكن من أمر تلك الحادثة فمما لا ريب فيه أن مكانة القاضي محيي الدين كانت قد تقدمت كثيراً لدى صلاح الدين حتى بات من الفقهاء القلائل الأثيرين لديه، وليس أدل على ذلك من أختيار السلطان، للقاضي أبن الزكي ليكون خطيباً لبيت المقدس في أول جمعة تقام فيه بعد الفتح، من بين العشرات من الفقهاء والقضاة والخطباء الطامحين لنيل تلك المكرمة، وقد قدم أبن واصل[٦٢] وصفاً قّيماً لتلك اللحظات المهمة بقوله: (( وأمتلأت عراص المسجد وصحونُهُ بالخلائق، وأستعبرت العيون من شدة الفرح، وخشعت الأصوات، ووجلت القلوب، وكان جماعة من الأكابر والعلماء رشحوا أنفسهم للخطبة في هذا المسجد المعظم، وأخذوا لذلك أهبته وألفوا ما يخطبون به، ومنهم من عرض للسلطان يطلب ذلك، ومنهم من صاح والسلطان ساكت لا يُبدي سره، فلما حان وقت الخطبة نص على القاضي محيي الدين بن زكي الدين وقدمه لهذا الأمر الجليل)). فأرتقى المنبر وكان له من العمر يومئذ ثلاث وثلاثون عاماً فألقى خطبة بديعة أجاد فيها أيما أجادة، لذا فقد حظيت بأعجاب الحاضرين بما فيهم السلطان نفسه[٦٣]. مما حدا بالسلطان أن يقلده مهمة قضاء دمشق نيابة عن القاضي شرف الدين أبي سعد عبد الله بن محمد بن أبي عصرون( ت٥٨٧هـ)، بيد أن نيابته لأبن عصرون لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما تركها وهو أول قاضي يترك النيابة بآختياره، وكان من مظاهر أعتزاز صلاح الدين به وتمسكه بنيابة القضاء، أن أرسل اليه الشيخ مجد الدين بن النحاس وأمره أن يضرب على علامته في مجلس حكمه، وقد أحدث ذلك الأجراء حرجاً بالغاً للقاضي أبن الزكي نظراً للوشائج الوثيقة التي تربطه بالسلطان، فما

كان منه إلا أن يلزم بيته حياءً من الناس وهو ما جعل السلطان أمام الأمر الواقع حيث طلب من أبن أبي عصرون أن يستنيب شخصاً آخر بدلاً عن إبن الزكي (( فأرسل الى جمال الدين أبن الحرستاني، فناب عنه ))[٦٤].

وبعد وفاة أبن أبي عصرون آستقل أبن الزكي بقضاء دمشق بأمر من السلطان صلاح الدين، فضلاً عن قضاء حلب، فأستمر عليه حتى وفته عام (٥٩٨هـ) فكان أول شخص يتولى قضاء دمشق من آل الزكي[٦٥].

وفضلاً عن قضاء دمشق وحلب فقد كان القاضي أبن الزكي يتولى نظر الجامع الأموي ويباشر إدارة أوقافه بنفسه، وقد أستمر مشرفاً على تلك الأوقاف حتى عزل عنها في جمادى الأولى عام ٥٩٨هـ وهي سنة وفاته[٦٦].

شهدت السنوات الآثنتي عشرة التي قضاها أبن الزكي في قضاء دمشق، أحداثاً مهمة كالفتنة التي أندلعت مع الأسماعيلية في أعقاب مقتل أحد رجالاتهم ويدعى( القاقا) وهو ما هدد حياة القاضي أبن الزكي لذلك (( فتح له باب سر الى الجامع من داره التي بباب البريد لأجل صلاة الجمعة))[٦٧].

ومنها ما كان مظهراً من مظاهر الصراع الفكري والعقدي الدائم بين أتباع المذهب الشافعي(الأشاعرة) وبين أتباع المذهب الحنبلي أو ما يطلق عليهم بأهل الأثر نسبة الى الحديث النبوي الشريف(على صاحبه أفضل الصلاة والسلام)، وإذا كان ذلك الصراع يُعد سمة بارزة من سمات الوضع السياسي والديني في بلاد الشام بشكل عام طوال المدة الممتدة من القرن الخامس وحتى أواخر القرن الثامن الهجري، فإنَّ ما يلفت الأنتباه في المدة موضوع البحث، هو دخول مؤسسة القضاء ممثلة بشخص القاضي طرفاً مهماً من أطراف ذلك الصراع بعد أن كانت إحدى أهم دعامات الأمن والأستقرار في البلد ويتضح ذلك جلياً في الأحداث التي شهدتها مدينة دمشق عام(٥٩٦هـ) وأدت الى توتر كاد يودي بأمن وأستقرار المدينة لولا خروج الحافظ تقي الدين المقدسي الجماعيلي منها متجهاً صوب مصر[٦٨].

تتلخص الحادثة بأن الحافظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الجماعيلي(ت٦٠٠هـ) الذي كان يُعد (( أوحد زمانه في علم الحديث))[٦٩]. كان قد ألقى عصا التسيار في مدينة دمشق بعد رحلة علمية أمتدت لسنين طويلة، وكانت له حلقة درس في الحديث الشريف دأب على عقدها بعد صلاة الجمعة في ركن الحنابلة من جامع

دمشق، وكانت تلك الحلقة تتسع بمرور الزمن ويزداد روادها، الأمر الذي أثار حفيظة مناوئيه من فقهاء دمشق لاسيّما الأشاعرة منهم الذين بدؤوا بأثارة المتاعب بوجه الحافظ المقدسي والتشويش عليه بُغية ثنيه عن الآستمرار في إلقاء درسه، فقد أوعزوا لأحد فقهاء الحنابلة هو ناصح الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين بن عبد الوهاب المعروف بأبن الحنبلي( ت ٦٣٦هـ) أن يعظ بعد صلاة الجمعة تحت قبة النسر بجامع دمشق، الأمر الذي أحدث أرباكاً واضحاً للحافظ المقدسي أضطره فيما بعد الى تغيير موعد درسه الى بعد العصر مفوتاً بذلك الفرصة على مناوئيه، بيد أن المتربصين بالحافظ لم يدعوا له مجالاً لمواصلة درسه، فما أن ذكر عقيدته في الكرسي والحرف والصوت والتي هي عقيدة عامة الحنابلة أو الحشوية، كما يطلق ذلك عليهم مناوئُوهم، حتى ثار عليه الأشاعرة، فأتفق القاضي محي الدين بن الزكي وخطيب دمشق ضياء الدين أبو القاسم عبد الملك بن زيد الدولعي(ت ٥٩٨هـ) وجماعة من فقهاء دمشق على مقابلة والي القلعة صارم الدين بُزغُش، (( ... فقالوا: هذا قد أضَلَّ الناس، ويقول بالتشبيه فعقدوا له مجلساً، وأحضروه، فناظرهم، فأخذوا عليه مواضع، منها قوله: كان الله ولا مكان، وليس هو اليوم على ما كان، ومنها: ولا أنزهه تنزيهاً ينفي حقيقة النزول، ومنها: مسألة الصوت والحرف ))[٧٠].

وإذا كان الأشاعرة بعد تلك الحادثة قد ربحوا جولة الصراع مع الحافظ تقي الدين المقدسي، فإنهم في الوقت ذاته فشلوا في تحقيق أي مكسب على حساب الحنابلة، فبعد تلك المناظرة أصدر بُزغش أمراً بنفي الحافظ المقدسي الى خارج مدينة دمشق، فأذعن الحافظ لذلك وأستمهلهم ثلاثة أيام للخروج من دمشق فأجابوه الى ذلك، كما أمر الشرطة بأزالة منبر الحافظ من الجامع وتكسيره وأزالة ما كان بحلقة الحنابلة من الآثاث، كما قامت الشرطة بمنع الحنابلة من أداء صلاة الظهر في رواقهم في الجامع بناء على أمر من القاضي محيي الدين آبن الزكي، وبالفعل لم يتمكن الحنابلة من تأدية صلاة الظهر، فجاءت المفاجأة التي لم يتوقعها الأشاعرة من حليف الأمس ناصح الدين بن الحنبلي الذي عمد الى جمع السوقة وإدخالهم الى رحبة الجامع مهدداً القاضي بقوله: (( لئن لم نرجع الى مكاننا، وإلا فعلنا وصنعنا، فأذن لهم القاضي أبن الزكي في ذلك، وكان رأس الفتنة))[٧١].

لم تقتصر جهود القاضي محيي الدين بن الزكي على القضاء والتدريس أو إدارة الأوقاف في مسجد دمشق فحسب، بل أمتد الى جانب آخر ونعني بذلك الميدان السياسي، فالمعروف إن

بلاد الشام كانت تعيش ظروفاً أستثنائية تتمثل في تواتر الحملات الصليبية عليها وقد بذل الأيوبيون جهوداً مضنية من أجل إيقاف وتحجيم المد الصليبي هناك، أما الصليبيون من جانبهم فكانوا يعمدون الى سياسة استغلال الفرص ومهاجمة المدن الإسلامية المهمة من أجل الحصول على مكاسب فيها، ففي عام ٥٩٤هـ، هاجم الصليبيون مدينة تبنين ونزلوا فيها، مما حدا بالملك العزيز الى طلب العون من أبن أخيه الملك العزيز عثمان، لذا فقد أرسل من فوره سفارة برئاسة القاضي محيي الدين بن الزكي لأطلاع السلطان على المستجدات العسكرية في جبهة الشام، وطلب المساعدة على رد الخطر الصليبي وقد تكللت جهود تلك السفارة بالنجاح إذ سرعان ما جهز العزيز حملة عسكرية قادها بنفسه: (( فرحل الفرنج خائبين لما تحققوا من قوة العسكر الإسلامي بعد أن أقاموا عليها (( شهرين وسبعة أيام وأطمعتهم أنفسهم بأخذها ))[٧٢].

بعد وفاة القاضي محيي الدين بن الزكي، قلد الملك العادل، قضاء دمشق لولده زكي الدين أبي العباس الطاهر بن محمد بن الزكي، وكان يوصف بأنه كان(( مّعرفا بالقضاء، ورئيساً، نبيلاً، محتشماً عالماً، ماضي الأحكام ))[٧٣].

وبالرغم من توافر جميع مؤهلات القاضي الناجح به، فقد إمتحن الطاهر بن الزكي مرتين، الأولى كانت في عام ٦١٢هـ، وتحديداً بعد عزله بشهر واحد، عندما رفع وكيل بيت المال جمال الدين يونس بن بدران بن فيروز المصري(ت ٦٢٣هـ) محضراً الى العادل أدعى فيه إن أحد كبار رجال الدولة الأيوبية ويدعى قيماز النجمي كان قد أودع مبلغ عشرين ألف[٧٤] دينار مصرية لدى القاضي محيي الدين بن الزكي( والد القاضي الطاهر) من أجل فكاك أسرى، وبالرغم من إن القاضي الذي خلف أبن الزكي في الحكم وهو جمال الدين أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الأنصاري المعروف بأن الحرستاني( ت ٦١٤هـ) حاول التأني في إثبات ذلك الأمر لما عهده من آل الزكي من ديانة وورع وزهد و(( لعلمه بأن القضية كانت بطريق التعصب والأغراض))[٧٥]، إلا أنه فشل في مسعاه نظراً لأصرار ناظر بيت المال على موقفه بسبب العداء المستحكم بينه وبين القاضي أبن الزكي، ومن أجل ذلك فقد أحضر أثنين من الشهود الذين تحول حولهم الشبهات، فقد (( .. كان كل واحد منهما في قلبه على القاضي حقد بسبب حكومةٍ حكم بها عليه ))[٧٦]، وبناءاً على تلك

الشهادة أصدر العادل أمر بحبس القاضي الزكي في قلعه دمشق وإلزامه بدفع المبلغ أو تعذيبه، وأخذ توقيع القاضي على المبلغ المذكور[٧٧].

وإذا كان العادل قد رفض شفاعة (( كثير من الأمراء والخواص والأكابر ... والوزير وغيرهم )) في أسقاط جزء من المبلغ عن القاضي، فأنه أذعن لرغبة إحدى حظاياه فأسقط التهمة بأكملها عنه وردّ جميع أمواله إليه على رؤوس الأشهاد كما يذكر أبو شامة[٧٨]. وقد تولى إعادة تلك الأموال للقاضي، وكيل بيت المال جمال الدين المصري العدو التقليدي لأبن الزكي. وهو ما يستدعي وقفة تأمل من الباحث[٧٩].

بعد مضي ما يقرب من سنتين على تلك الحادثة، وتحديداً في أوائل شهر ذي الحجة من عام ٦١٤هـ، توفي قاضي القضاة جمال الدين بن الحرستاني، فكانت وفاته إيذاناً بعودة القاضي الطاهر الى سدة القضاء مرة أخرى[٨٠]. بيد أنها كانت في الوقت ذاته إيذاناً بمحنة أخرى، ولكن أشد وطأة من سابقيها، فبعد حوالي سنة أشهر من تسلمه قضاء دمشق توفي الملك العادل الذي كان ينظر بأحترام للقاضي الطاهر ويمنع الكثير من دسائس خصومه من أن تصله، لذا فقد عجلت وفاة العادل باندلاع المواجهة بين القاضي الطاهر وخصومه وفي المقدمة منهم الملك المعظم عيسى صاحب دمشق الذي لم يخف عدم أرتياحه لأجراءات القاضي (( وكان في قلبه منه حزازات يمنعهُ من إظهارها حياؤه من العادل وخوفه من الشناعات ))[٨١]. لذا فقد أصبحت المواجهة حتمية بين الرجلين لاسيّما بعد أن أرسلت ست الشام عمة المعظم في طلب القاضي زكي الدين والشهود وأشهدتهم على وصيتها التي حولت بموجبها دارها الى مدرسة، فلما بلغ المعظم الخبر، أشتد حنقه على القاضي، وأخذ يُعد العدة للأيقاع به[٨٢]. وأتفق إن القاضي أبن الزكي أرسل في طلب جابي المدرسة العزيزية سديد الدين سالم بن عبد الرزاق العقرباني طالباً منه حساباتها، فما كان من السديد إلا أن أغلظ للقاضي بالقول، فأمر القاضي بضربه، فضرب أمامه كما يفعل الولاة((فوجد المعظم سبيلاً الى إظهار ما كان في نفسه ))[٨٣]. فعمد الى أرسال بقجة فيها قباء وكلوته وأمره أن يلبسها في مجلس حكمه. وقد أمتثل القاضي لأمر المعظم فلبس القباء والكلوته وحكم بين أثنين من المتخاصمين بحضور غريمه التقليدي جمال الدين المصري وكيل بيت المال[٨٤].

تركت تلك الحادثة آثارها المأساوية على القاضي زكي الدين طاهر، ذلك أن لزم بيته، ولم تطل مدة حياته، إذ سرعان ما مرض مرضه الذي رسى كبده قطعاً، وتوفي في الثالث

والعشرين من شهر صفر عام(٦١٧هـ)، فكانت بذلك (( حركة شنيعة وواقعة قبيحة لم يجرِ في الاسلام أقبح منها وكانت من غلطات المعظم))[٨٥].

أما الأسباب الحقيقية التي وقفت وراء ذلك الأجراء فيمكن أن نعزوها في ما يبدو الى عاملين مهمين: الأول يتعلق بطبيعة شخصية المعظم والخطط التي كان يرمي الى تطبيقها، فالملك المعظم كان له توجهاته السياسية وأجراءاته الإدارية التي خالف بها أسلافه والتي كان البعض منها يصطدم بالشريعة وموازينها كالسماح ببيع الخمور مقابل فرض ضرائب مالية عليها وضمان دور البغاء وغيرها وكان يعتذر في ذلك بقلة الموارد المالية اللازمة لحرب الفرنج[٨٦]. فضلاً عن شخصية المعظم التي تتسم بالحدة واللامبالاة بالمقابل، ولعل ما فعله بشرف الدين أبن عنين خير شاهد على ذلك فقد ذكر صاحب المرآة، أن المعظم لما بلغه أعتزال أبن عنين وأنقطاعه للعبادة بعث إليه قنينة خمر ونرد وقال له: سبح بهذا، فكتب اليه إبن عنين قائلاً:

**يا أيهـــا الـــملك المعظم سُـــــنةً أحدثتـــــها تبقى على الآبـــــاد**

**تجري الملوك على طريقك بعدها خِلــعُ القُضاة وتحفة الزهـــاد**[٨٧]

وهي أنتقاد صريح لأجراءات المعظم، لاسيّما ما يتعلق منها بالقاضي الطاهر بن الزكي، ومن هنا يمكن القول أن تلك الحادثة، عكست بشكل واضح رغبة المعظم في الحد من نفوذ القضاة البارزين وسلطتهم في المجتمع. ورغبة هذه في الحد من نفوذ القضاة البارزين وسلطتهم في المجتمع، وجعلهم مجرد أداة طيعة بيد السلطة السياسية، تدور في فلكها وتنفذ توجهاتها، وليس أدل على ذلك من تفسير أبي شامة المقدسي لمضامين تلك الحادثة، فالخلعة التي أرسلها المعظم للقاضي تُعد من وجهة نظره ((أشارة الى أن تفعل فعل والي الشرطة، فألبس لبس من يفعل ذلك ))[٨٨].

أما العامل الآخر وراء إجراء المعظم بحق القاضي الطاهر، فيمكن أن أرجاعه الى وقوعه تحت تأثير القاضي جمال الدين المصري( ت ٦٢٣هـ) الذي كان يُعد من أصدقاء المعظم والمقربين منه وهو في الوقت ذاته يُعد من ألد أعداء القاضي الطاهر بن الزكي وأشدهم خصومة له وهو السبب الرئيس لمحنته الأولى حينما كان وكيلاً لبيت المال وكما سبقت الأشارة لذلك. وقد تولى قضاء دمشق نيابة أواخر أيام القاضي الطاهر وبعيد وفاته، لم يلبث

أن أسند إليه المعظم قضاء الشام عموماً ((فكان يكتب له في الأسجال: قاضي قضاة الشام)) وذلك في رجب عام ٦١٩هـ[٨٩].

أجمعت ردود الفعل تجاه تلك الحادثة على إدانة عمل المعظم بحق القاضي الطاهر، فالأعداد الغفيرة من سكان دمشق التي شاركت في جنازته لم تخف حزنه العميق عليه وأسفها لفقده كونه: ((يحب أهل الخير ويزور الصالحين في أماكنهم ... متورعاً متثبتاً ناظراً في مصالح اليتامى ))[٩٠].

كما لم يخف علماء الشام وقضاتها حزنهم لما جرى عليه، كما الحال بالنسبة لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي( ت ٦٤٣هـ) والذي آلت اليه مشيخة الإقراء في دمشق في وقته والذي كان متألماً لما وقع على القاضي من ظلم[٩١]. كما لم يخف أبو شامة أمتعاضه من تصرف المعظم تجاه القاضي واصفاً ذلك التصرف بالشنيع كون القاضي الطاهر(( لم يخرج عن الرضا والتسليم في حالتي ولايته وعزله))[٩٢].

أما سبط أبن الجوزي( ت ٦٥٤هـ) فكان موقفه ينطلق من كونه الواجهة الدينية والأعلامية للملك المعظم فهو من أكثر جلسائه قرباً منه وإيثاراً لديه، لذا فقد كانت ردة فعله تجاه تلك الحادثة تتسم بالخجل، فتارة ينتقد فعل المعظم بقوله: (( ما فعلت إلا بصاحب الشرع، ولقد وجبت عليك دية القاضي))[٩٣]، إلا أنه يعود في موضع آخر ليبرر– من طرف خفي – ما فعل المعظم بقوله: (( ... وكان يشكوه إلي مراراً ويقول إنه لا ينفذ الأحكام ولا يقيم معالم الإسلام وكنت أقول له يا قاضي، أما قد ثبت عندك هذا الأمر؟ فيقول بلى، فأقول : فلمَ لا تحكم به ؟ فيقول لا أحكم ))[٩٤]. وهذا القول لا يمكن تصديقه أو الركون إليه بأي حال من الأحوال كونه يتناقض كلياً مع آراء معاصريه من العلماء أو المؤرخين والتي ذكرت آنفاً. بل إن سبط بن الجوزي لم يخفِ حنقه على القاضي حينما وصفه بأنه مسلوب التوقيف كونه لم يعزل نفسه عن القضاء ويتخلص من ذلك المأزق[٩٥]، وهذا الكلام هو الآخر، لا يمكن الركون اليه لأنها لو أفترضنا سلامة النية لدى المعظم فأن تصرفه لا يخرج عن نطاق عزل القاضي واستبداله.

ويُعد قاضي القضاة محيي الدين أبو الفضل يحيى بن الزكي(ت ٦٦٨هـ) من أهم الشخصيات التي تولت القضاء في منتصف القرن السابع الهجري، بالرغم من كونه لم يكن آخر آل الزكي ممن تولى تلك المهمة وأهمية تلك الشخصية تأتي من كونها أثارت جدلاً

واسعاً لدى معاصريها من المؤرخين أو الذين جاؤوا من بعدهم بسبب إتصالها بالمغول وأستحصال منصب قاضي قضاة دمشق منهم، وإذا كان المؤرخون قد أختلفوا في تبيان موقف موحد من تلك الحادثة، فأنهم لم يختلفوا في مكانة أبن الزكي في مجتمع دمشق وبيئتها العلمية، فالحافظ عز الدين الحسيني(ت ٦٩٥هـ) يصفه بـ(القاضي الأصيل، قاضي قضاة الشام)[٩٦]. ويذكر كذلك بأنه (( أحد الرؤساء المعروفين وذي البيوتات المشهورين ))[٩٧]. أما قطب الدين اليونيني(ت ٧٢٦هـ) فقد وصفه بـ(( الأمام العالم قاضي قضاة الشام ورئيس عصره...))[٩٨]، ومنه أخذ – فيما يبدو – أبن شاكر الكتبي(ت ٧٦٤هـ) في عيونه[٩٩]، وكذا الحال بالنسبة للنويري( ت ٧٣٣هـ) الذي كان يرى بأن رئاسة القاضي محيي الدين بن الزكي وأصالته أشهر من يؤتى على ذكرها[١٠٠]. ووصفه إبن أيبك الصفدي بانه كان(( صدراً، رئيساً محتشماً، نبيلاً، معرفّاً في القضاء))[١٠١]. أما اليافعي(ت ٧٦٨هـ) فقد ذكر بأنه (( ... كان صدراً معظماً معروفاً بالفضائل ))[١٠٢].

تولى القاضي محيي الدين بن الزكي قضاء دمشق مرتين، الأولى في أواخر ذي الحجة عام ٦٤١هـ خلفاً للقاضي رفيع الدين عبد العزيز بن عبد الواحد الجيلي( ت٦٤٢هـ) الذي عُزل ونوابه عن القضاء وصودرت ممتلكاتهم[١٠٣]. فأستقل أبن الزكي بالقضاء وأستناب عنه صدر الدين أبن سني الدولة(ت ٦٥٨هـ). وكان باكورة أعمال القاضي الجديد أسقاط شهادات نواب سلفه وأصحابه كعز الدين بن القطان، وجمال الدين أبن سيده، وزين الدين الحموي، نصير الدين بن قاضي بعلبك، وسالم المقدسي وولده (( لما فعلوا بالمسلمين وأكلهم أموالهم بالباطل))[١٠٤].

ومنذ الأيام الأولى التي تولى فيها القاضي الجديد مهامه، كانت الأستعدادات لمواجهة الغزو المغولي قائمة على قدم وساق، فقد ذكر سبط أبن الجوزي أن بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل بعث بكتاب الى الملك الصالح أسماعيل صاحب دمشق، قرر فيه على أهل الشام قطيعة سنوية للأنفاق على الأستعدادات الحربية الدفاعية ضد التتار، وحددت تلك القطيعة بعشرة دراهم، وعلى المتوسط بخمسة دراهم، وعلى الفقير بدرهم واحد، وقد تولى القاضي محيي الدين بن الزكي قراءة الكتاب على العادة المتبعة، كما أشرف على جباية الأموال[١٠٥].

غير أن اللافت أن المدة التي قضاها محيي الدين أبن الزكي في الحكم لم تدم طويلاً، فبعد مرور ما يقرب من العام وتحديداً في عام ٦٤٣هـ تم عزله عن القضاء وأستبداله بقاضي

القضاة صدر الدين أبن سني الدولة الذي أستمر في منصبه حتى السادس والعشرين من ربيع الأول عام ٦٥٨هـ، حيث ورد الى دمشق منشور من هولاكو يتضمن تفويض قضاء القضاة للقاضي كمال الدين بن عمر بن بندار التفليسي(ت ٦٧٢هـ) بجميع مدن الشام، والموصل، وماردين، وميافارقين وغيرها، فضلاً عن النظر في أوقاف العديد من المؤسسات الدينية وفي مقدمتها جامع دمشق الكبير[١٠٦]. ولعل المفارقة الغريبة في الأمر إن التفليسي كان ينوب عن أبن سني الدولة في القضاء طوال الخمس عشرة سنة التي قضاها في الحكم[١٠٧].

أثارت تلك الحادثة حفيظة القاضي المعزول الذي قرر السفر من فوره الى مدينة حلب لمقابلة نائب هولاكو فيها، فسافر برفقة القاضي محيي الدين بن الزكي، وقابلا حاكم دمشق المغولي، وكان من نتائج تلك المقابلة عزل القاضي كمال الدين التفليسي عن القضاء، بيد أن اللافت للآنتباه هو عدم تمكن القاضي أبن السني من العودة الى القضاء ثانيا، فسرعان ما أنيطت تلك المهمة بمرافقة القاضي محيي الدين أبن الزكي[١٠٨]. ومن المرجح أن يكون السبب وراء ذلك القرار تدهور الحالة الصحية للقاضي أبن السني الذي توفي ببعلبك في الثامن من جمادى الثانية من العام المذكور أي بعد أيام قلائل على مقابلته لنائب حلب المغولي[١٠٩]، وذلك ما يحملنا على الآعتقاد بأن مرافقة القاضي أبن الزكي له في رحلته الى حلب، كانت لهذا الغرض، وليس كما صوره بعض المصادر على أنه عملية خداع قام بها القاضي أبن الزكي لرفيقه من خلال بذله أموالاً جزيلة لنائب حلب من أجل إبعاد القاضي أبن السني والحصول على منصب القضاء[١١٠].

وقد قدم أبو شامة وصفاً للأحتفال الذي شهدته مدينة دمشق بمناسبة تولي القاضي أبن الزكي منصب القضاء بقوله: (( وفي غداة يوم الأربعاء– ١٤ جمادى الآخرة– قُرئ فرمان القاضي محيي الدين بالجامع تحت النسر، وفيه توليته القضاء من قنسرين الى العريش، ونائبه أخوه لأمه شهاب الدين اسماعيل بن أسعد بن حبش، وحضر قراءة الفرمان نائب ملك التتار من المغول: إيل سبان، وزوجته قعدت معه على طراحة نُصبت لها بين زوجها والقاضي، الى جانب العمود الشرقي في الباب الكبير الأوسط من أبواب النسر بالجامع ))[١١١]. وهو بلاشك يشير من طرف خفي الى حالة من عدم الرضا على ما أقدم القاضي من طلب منصب القضاء من المغول.

إلا إن ما يؤخذ على القاضي محيي الدين هو السياسة التي أتبعها في(( جر الأشياء الى نفسه وأولاده ومن يتعلق به مع عدم الأهلية ))[١١٢]، حيث بدأ بأنتزاع العديد من مدارس دمشق المهمة كالعذراوية، والسلطانية، والفلكية، والركنية، والقيمرية، والكلاسة، والأمينية والشومانية والربوه، من مدرسيها وأناطة مهمة التدريس فيها الى غيرهم من الفقهاء المقربين منه، فضلاً عن إناطة مشيخة الشيوخ بخوانق الصوفية الى أحد أبنائه[١١٣].

ومهما يكن من أمر فأن مدة تسلم أبن الزكي، مهمة القضاء هذه المرة لم تدم طويلاً كسابقتها، فسرعان ما أنهت معركة عين جالوت الوجود المغولي في بلاد الشام، مما أستدعى من السلطان إجراء تغييرات إدارية مهمة في مدينة دمشق، كان القضاء في مقدمتها، حيث عزل القاضي أبن الزكي عن القضاء والتدريس معاً، وأسند قضاء المدينة الى نجم الدين أبن سني الدولة الذي قُرئ منشور توليته في الحادي والعشرين من ذي القعدة عام ٦٥٨هـ. كما أمر السلطان بمسير القاضي محيي الدين بن الزكي الى القاهرة لتكون مقراً دائماً له ولعائلته[١١٤]، وكذا الحال بالنسبة للقاضي كمال الدين التفليسي الذي أجبر على مغادرة دمشق والمسير الى مصر حيث بقي هناك حتى وفاته عام ٦٧٢هـ[١١٥].

أما القاضي بهاء الدين يوسف بن يحيى بن الزكي(٦٨٥هـ)، فقد كان آخر من وُلّي القضاء من تلك الأسرة، فبعد عزل القاضي عز الدين محمد بن عبد القادر الأنصاري(ت ٦٨٣هـ)، عن قضاء دمشق للمرة الثانية عام ٥٨٢هـ، أُسند للقاضي بهاء الدين (( قضاءُ دمشق وسائر أوقافها))[١١٦]، وأستمر في ذلك المنصب حتى وفاته عام ٦٨٥هـ[١١٧]. وقد أرخ البرزالي لليوم الذي ولي فيه القاضي بهاء الدين، قضاء دمشق بقوله: (( وفي يوم الأحد الثالث والعشرين من رجب، وُليَّ القاضي بهاء الدين بن قاضي القضاة محيي الدين يحيى بن الزكي))[١١٨]، وكان يزاول القضاء في داره بباب البريد[١١٩].

وبالرغم من المكانة المرموقة التي حظي بها القاضي عز الدين بن الزكي(ت٦٩٩هـ)[١٢٠]، بأعتباره صدراً رئيساً ومن أعيان مدينة دمشق، إلا أن المصادر لم تذكر صراحة أنه تولى منصب القضاء في دمشق أو غيرها من مدن الشام، بأستثناء ما ذكره الصفدي في معرض ترجمته له بأنه ((عُيّن للقضاء ))[١٢١]، لكنه لم يذكر الوقت الذي عُيّن فيه أو المدينة التي تولى قضائها، وأغلب الظن أن الصفدي قد آعتراه الوهم في تلك المعلومة لاسيّما وأنه أنفرد دون سواه من المؤرخين بأن أطلق لقب(عماد الدين) بدلاً من(عز الدين) عليه. لكن الثابت

إن عز الدين بن الزكي قد تولى نظر الجامع الأموي أي الأشراف على شؤونه وإدارة أوقافه، وقد أرخ أبن الجزري ذلك الحدث بقوله: (( وفيها – أي ٦٩٦هـ- باشر نظر الجامع بدمشق القاضي عز الدين أبن الزكي يوم الأحد غرة ربيع الآخر ))[١٢٢]. وبقي في منصبه حتى منتصف ذي الحجة عام ٦٩٧هـ حيث أستبدل بالناظر شهاب الدين يوسف بن محمد بن يعقوب الأسدي المعروف بأبن النحاس(ت ٩٩٦هـ)[١٢٣].

ويُعد القاضي تقي الدين أبن الزكي[١٢٤] آخر من تسلم وظيفة إدارية من تلك الأسرة، ففي عام ٧٠٣هـ تخلى الشيخ صفي الدين الهندي عن مشيخة الشيوخ بمدينة دمشق، التي كانت تختص بالأشراف على جميع الخوانق والمتصوفة بدمشق وأعمالها وقد جرت العادة على أن يكون متوليها هو شيخ الخانقاه السميساطية أحد أهم وأكبر خوانق دمشق[١٢٥]. (( فتولاها القاضي تقي الدين عبد الكريم بن قاضي القضاة محيي الدين بن الزكي، وجلس بالسُميساطية، ومعه قاضي القضاة نجم الدين بن صصرى، والصدر عز الدين بن القلانسي، والصاحب عز الدين بن مُيسر، والمحتسب أمين الدين، والأمير عز الدين أستاذ دار نائب السلطنة وجماعة من الأعيان والأكابر، وجاء الصوفية وسلموا عليه وذلك في يوم الجمعة الحادي والعشرين من ذي القعدة ))[١٢٦]. وأستمر القاضي تقي الدين في أداء تلك المهمة حتى ذي القعدة من عام ٧١١هـ، حيث آستعيض بالشريف شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن الكاشغري(ت ٧١٦هـ) الذي باشرها بحضور القضاة والأعيان[١٢٧].

## الخاتمة

كانت اسرة ال الزكي أحد أبرز الأسر العلمية المعروفة وكان لها دور متميز في بيئة دمشق العلمية في القرنين السادس والسابع الهجريين .

تنوعت اهتمامات رجالات أسرة آل الزكي العلمية في مختلف مجالات العلم السائدة وقت ذاك وان لم تخرج في اطارها العام عن نطاق العلوم الدينية بصنوفها المختلفة ، إذ لم تكن لهم إسهامات واضحة في حقلي الفلسفة والمنطق تماشيا مع فتاوى كبار العلماء وقتئذ الذين حرموا دراسة وتعاطي تلك العلوم .

ولم يقتصر دور رجال تلك الاسرة على الجوانب العلمية من بحث وتأليف وتدريس فحسب ، وانما امتد ليشمل مختلف نواحي الحياة لاسيما في مجال الادارة والقضاء فضلا عن السفارات التي كلفوا بها من قبل سلاطين البيت الايوبي .

## Abstract

**Al Zaki Family and their Role in Jurisdiction and Administration in Damascus in the Sixth and Seventh Hijri Centuries**

**Keyword: Al Zaki**



**Asst. Prof. Mushtaq Khadhim Al Maiahy (Ph.D.)**

**University of Baghdad, College of Education for Human Sciences – Ibn Al Rushd , Department of History**



The Al Zaki's are regarded as one of the great educated families lived and settled in Damascus in the sixth and the seventh Hijri centuries and played a significant role in the scientific environment there. This family had many famous scientists which is the reason of the historians interest who wrote the bibliography of many of them. They devoted a lot of their research on the achievement and the scientific status of this family.

The men in this family had various interests although they were concentrated on religious sciences like fiqh, hadith, interpretations and recitation of the glorious Quran. Furthermore, the early scientists of this family were submitted to the fatwa of the fundamentalist religious men on the prohibition of the practice of philosophy and logic when they raged a war on the scholars of those sciences.

The role of the men of Al Zaki family was not bound by lecturing, they also a great factor in the surrounding events in Levant ,especially, military achievements that the Eiyubi rulers pursued. They also were the ambassadors of the Eiyobi sultans.


**الهوامش**

١. عماد الدين أبو الفدا أسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)، طبقات الفقهاء الشافعيين، ٣ مجلدات، تحقيق: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب،(القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، بلا ت)، ج٢، ص٦١٦.

٢. زكي الدين أبو الفضل يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي المعروف بأبن الصائغ، عميد أسرة آل الزكي وجدهم الأعلى، وبه يعرف رجالها، ولد في دمشق عام ٤٤٣هـ، وتفقه على مشاهير فقهائها. توفي في دمشق في ربيع الاول عام ٥٣٤هـ ودفن بمسجد القدم. إبن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج٢، ص٦١٦.

٣. ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج٢، ص٦١٦.

٤. منتجب الدين أبو المعالي محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز القرشي الأموي الدمشقي الشافعي. الأبن الثاني للقاضي زكي الدين بن الصائغ، وهو خال الحافظ أبو القاسم بن عساكر، ولد في دمشق عام ٤٦٧هـ وتتلمذ على كبار فقهاء الشام ومصر، توفي في دمشق في ربيع الأول عام ٥٣٧هـ ودفن في مقبرة آل الزكي في مسجد القدم. تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، المقفى الكبير، ٨ مجلدات، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط٢،(بيروت: دار الغرب الاسلامي، ٢٠٠٦م)، جـ٧، ص٢٣٧.

٥. تحقيق: منيرة ناجي سالم، جزءان،( بغداد: مطبعة رئاسة ديوان الأوقاف، ١٩٧٥م)، ج٢، ص٢٥٠، تر ٩٠٦.

٦. التحبير، ج٢، ص ص٢٥٠- ٢٥١.

٧. تذكرة النبيه في أيام المنصور وأبيه، ٣ أجزاء، تحقيق: محمد محمد أمين،( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م)، ج١، ص١٠٣.

٨. بهاء الدين أبو الفضل يوسف بن يحيى بن محمد بن علي بن محمد بن علي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ولد بمدينة دمشق عام ٦٤٠هـ، تتلمذ على كبار علماء الشام ومصر وحاز على شهرة علمية فاق بها جميع آل الزكي وقتئذ، توفي في دمشق في ذي الحجة عام ٦٨٥هـ. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج٨، ص٣٦٥؛ الاسنوي، طبقات الشافعية، ج٢، ص١٠.

٩. أبن حبيب، تذكرة النبيه، ج٢، ص١٠٣.

١٠. التكملة لوفيات النقلة، ٤ مجلدات، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٤، (بيروت: دار الرسالة، ١٩٨٨م)، ج١، ص٤٣٧، ج٢، ص٤٣٦.

١١. تكملة إكمال الأكمال، تحقيق: مصطفى جواد،( بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٧م)، ص٢٥٠.

١٢. نهاية الارب في فنون الأدب، ٣٣ جزءاً،( القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م)، ج٣٠، ص١٧١.

١٣. السلوك لمعرفة دول الملوك، ١٢ جزءاً، الجزء الأول منه حققه محمد مصطفى زياده، ط٣،( القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩م)، ج١، ق٢، ص٥٨٩.

١٤. طبقات الشافعية الكبرى، ١١ أجزاء، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلون(القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م)، ج٦، ص١٥٧.

١٥. محيي الدين ابو المعالي محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن علي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ولد بدمشق عام ٥٥٠هـ وتتلمذ على كبار علمائها، توفي في دمشق في السابع من شعبان عام ٥٩٨هـ عن ثمان وأربعون عاماً. أبن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج٢، ص٧٥٧.

١٦. إنفرد إبن خلكان دون بقية المؤرخين بذكر اسم أحد أجداد القاضي محيي الدين المدعو( القاسم) مرتين وهو – على ما يبدو – زيادة طرأت على المتن عند نسخه، فبقية المصادر تذكر القاسم بن

الوليد بن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان فقط. لمزيد من التفصيل أنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٨ أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، ط٤،( بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م)، ج٤، ص٢٩.

١٧. صلة التكملة لوفيات النقلة، مجلدين، تحقيق: بشار عواد معروف،( بيروت: دار الغرب الاسلامي، ٢٠٠٧م)، ج٢، ص١٥٧.

١٨. ذيل مرآة الزمان،( حيدر أباد: مطبعة دائرة المعارف، ١٩٥٤)، ج٢، ص٤٢٠، ص٤٤٠.

١٩. عيون التواريخ، الجزءين العشرين والحادي والعشرين، تحقيق: فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود،(بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ١٩٨٤م)، ج٢٠، ص٣٩٦، ج ٢١، ٣٨٧.

٢٠. عقد الجُمان في تاريخ أهل الزمان( عصر سلاطين المماليك)، ٥ أجزاء، تحقيق: محمود رزق محمود،( القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م)، ج٢، ص٦٦، ص٣٥٦.

٢١. المقتفي على الروضتين المعروف بتاريخ البرزالي، ٤ أجزاء، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري،(بيروت، صيدا: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م)، ج٢، ق١، ص١١.

٢٢. الوافي بالوفيات، ٣٠ مجلداً، الجزء الثامن عشر تحقيق أيمن فؤاد سيد، والجزء الثامن والعشرين تحقيق ابراهيم شبوح،( بيروت: المعهد الالماني للابحاث الشرقية، ٢٠٠٩م)، ج١٨، ص٥٦٥، ج٢٨، ص٣٠٤.

٢٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان فيما يعتبر من حوادث الزمان، ٤ أجزاء، وضع حواشيه خليل المنصور،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ج٤، ص٢٣٠.

٢٤. طبقات الشافعية، جزءان، تحقيق عبد الله الجبوري،( بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٧١م)، ج١، ص١٤١.

٢٥. الوفيات، مجلدان، تحقيق صالح مهدي عباس، مراجعة بشار عواد معروف،( بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م)، ج١، ص٤٧٠.

٢٦. طبقات الشافعية، ٤ أجزاء، تحقيق عبد العليم خان،( بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م)، ج٢، ص٥٢.

٢٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ مجلداً، ط٢،( القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية)، ج٧، ص٢٣٠.

٢٨. الدارس في تاريخ المدارس، جزءان، تحقيق جعفر الحسني، ط٢،( القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦م)، ج١، ص٢٢١- ٢٢٢.

٢٩. الثغر البسام في ذكر من وليّ قضاء الشام،( بيروت: دار النوادر، ٢٠٠٦م)، ص٣١.

٣٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨ أجزاء،( بيروت: دار احياء التراث العربي، بلا ت)، ج٥، ص٣٢٧.

٣١. أنظر مثلاً: السلامي، الوفيات، ج١، ص٤٧٠؛ أبن كثير، طبقات الفقهاء، ج٢، ص٨٩٦؛ إبن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، ج٢، ص٥٢.

٣٢. المذيل على الروضتين، جزءان، تحقيق ابراهيم الزيبق،( بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠١٠م)، ج١، ص١٢٣.

٣٣. تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، ٥٢ مجلداً، تحقيق عمر عبد السلام تدمري،( بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥م)، ج٤٩، ص٢٧١.

٣٤. محيي الدين أبو الفضل يحيى بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ولد بدمشق في شعبان عام ٥٩٦هـ، وتتلمذ على مشاهير علمائها، توفي بالقاهرة في رجب عام ٦٦٨هـ، ودفن بسفح المقطم. ابن كثير، طبقات الشافعيين، ج٢، ص٨٩٧.

٣٥. الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٤٩، ص٢٧١.

٣٦. طبقات الشافعيين، ج٢، ص٥٦٩، ص٦١١، ص٦١٥، ص٦٦٦، ص٧٥٧، ص٧٩٢، ص٨٩٦.

٣٧. عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)، البداية والنهاية، ٢٠ جزءاً، الجزء الرابع عشر منه حققه رياض عبد الحميد مراد ومحمد حسان عبيد، مراجعة عبد القادر الأرناؤوط وبشار عواد معروف،( دمشق، بيروت: دار أبن كثير للطباعة والنشر، ٢٠١٠م)، ص٤٧٥.

٣٨. أبن كثير، البداية والنهاية، ج١٥، ص٤٢٥.

٣٩. م. ن، ج١٥، ص٥٢١.

٤٠. ابن كثير، طبقات الفقهاء، ج٢، ص٨٩٧.

٤١. م. ن، ج٢، ص٨٩٧.

٤٢. أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بأبن عساكر(ت ٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، ٦٦ جزءاً، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن عزاب العمروي،( بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٥م)، ج٦٤، ص٢٣٤؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، سيّر أعلام النبلاء، ٢٨ جزءاً، تحقيق بشار عواد معروف ومحي هلال السرحان، ط١١،(بيروت: مؤسسة الرسالة العالمية، ١٩٩٦م)، ج٢٠، ص٦٤.

٤٣. الذهبي، سيّر اعلام النبلاء، ج٢٠، ص١٣٨؛ ابن طولون، الثغر البسام، ص١٣٢.

٤٤. التحبير، ج٢، ص٢٥٠.

٤٥. زكي الدين أبو الحسن علي بن محمد بن يحيى بن علي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ولد بمدينة دمشق عام ٥٠٧هـ وتتلمذ على مشاهير فقهائها وسمع من كبار محدثيها. أرتحل الى بغداد لطلب العلم فتوفي هناك في شوال من عام ٥٦٤هـ. ابي عبد الله محمد بن سعيد أبن الدبيثي(ت

٦٣٧هـ/ ١٢٢٩م)، ذيل تاريخ مدينة السلام، ٥ مجلدات، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الأسلامي، ٢٠٠٦م)، ج٤، ص٤٩٥.

٤٦. أبي يعلى حمزة بن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، تحقيق هـ. ن. أمدروز،( ليدن: مطبعة بريل، بلا ت)، ص٢٧٧.

٤٧. م. ن، ص٣٥٩.

٤٨. أبو المكارم سلطان بن يحيى بن علي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ويعرف بزين القضاة وهو خال الحافظ ابو القاسم بن عساكر، لم تذكر المصادر سنة وفاته، لكنها ذكرت رحلته في طلب العلم الى بغداد وأصبهان فضلاً عن دمشق، توفي بدمشق في ذي الحجة عام ٥٣٠هـ ودفن في مسجد القدم. ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج٢، ص٥٦٩.

٤٩. إبن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢١، ص٣٧١؛ أبن كثير، طبقات الفقهاء، ج٢، ص٥٦٩.

٥٠. أبو بكر عبد الرحمن بن سلطان بن يحيى بن علي القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ويعرف أيضاً بزين القضاة، ولد بدمشق عام ٥٢٨هـ، وتتلمذ على مشاهير شيوخها، ثم ارتحل في طلب العلم الى بغداد وخراسان واصبهان وهمذان، توفي في ذي الحجة من عام ٥٩٨هـ ودفن في مقبرة آل الزكي بظاهر مسجد القدم. المنذري، التكملة، ج١، صص ٤٣٦-٤٣٧.

٥١. المنذري، التكملة، ج١، ص٤٣٧.

٥٢. شرف الدين ابو طالب عبد الله بن عبد الرحمن بن سلطان بن يحيى بن علي القرشي الاموي الدمشقي الشافعي، لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، بيد انها وصفته بانه احد الفقهاء الفضلاء المشهود بنزاهتهم، توفي في شعبان عام ٦١٥هـ ودفن في مقبرة آل الزكي بظاهر مسجد القدم. شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي بن عبد الله سبط أبن الجوزي(ت ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: ابراهيم الزيبق،( بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠١٣م)، ج٢٢، ص٢٢٩؛ ابو شامة، المذيل، ج١، ص٣٠١.

٥٣. زكي الدين ابو العباس الطاهر بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن علي القرشي الاموي الدمشقي الشافعي، لم تذكر المصادر سنة وفاته، الا أنها أشارت الى انه تتلمذ على كبار علماء الشام في وقته، توفي بدمشق في صفر عام ٦١٧هـ ودفن بسفح قاسيون. المنذري، التكملة، ج٣، صص٨-٩؛ ابن الصابوني، تكملة اكمال الاكمال، صص٢٥٠- ٢٥١.

٥٤. المنذري، التكملة، ج٢، ص٤٣٨؛ النعيمي، الدارس، ج١، ص٣٨٣.

٥٥. ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٤، ص٢٢٩؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج٧، ص١٥٨؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ج٤، ص٢١٤.

٥٦. مرآة الزمان، ج٢١، ص٢٩٥.

٥٧. جمال الدين محمد بن سالم بن واصل(ت ٦٩٧هـ/١٢٩٨م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ٦ أجزاء، الجزء الثالث منه حققه جمال الدين الشيال،( القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٠م)، ص١٣٣. والقاضي بهاء الدين شداد أبو المحاسن يوسف بن تميم بن رافع، عرف بأبن شداد نسبة لجده لأمه الذي تربى في نفه بعد وفاة أبيه، ولد في الموصل سنة ٥٣٩هـ وتتلمذ على كبار فقهائها ثم أرتحل الى بغداد لأكمال تحصيله، تلقى العديد من الوظائف والمناصب المهمة في ظل دولة بني أيوب، توفي بحلب عام ٦٣٢هـ بعد أن عاش ثلاثاً وتسعين عاماً. أبن خلكان، وفيات الاعيان، ج٦، صص٨٥-١٠٠.

٥٨. هو أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن اللخمي، كان من المتصوفة وله تفسير القرآن العظيم، وأكثر كلامه عن طريق أرباب الأحوال والمقامات، توفي في مدينة مراكش عام ٥٣٦. لمزيد من التفاصيل أنظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٤، ص٢٣٧.

٥٩. سورة الروم، الآية ١-٣.

٦٠. الروضتين في اخبار الدولتين، جزءان،( بيروت: دار الجيل، بلا ت)، ج٢، صص٤٥- ٤٦.

٦١. م. ن، ج٢، ص٤٦.

٦٢. مفرج الكروب، ج٢، ص ٢١٨-٢١٩.

٦٣. ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٤، ص٢٣٠.

٦٤. ابو شامة، المذيل، ج١، ص١٢٥.

٦٥. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص٤٧٤- ٤٧٥.

٦٦. ابو شامة، المذيل، ج١، ص١٢٥؛ السبكي، طبقات الشافعية، ج٧، ص١٥٨.

٦٧. الصفدي، الوافي، ج٤، ص١٢٢.

٦٨. أطلق أبو شامة على تلك الحادثة تسمية( فتنة عبد الغني الحافظ الحنبلي) وهي تعكس لنا بلا شك مدى تأثره بأجوائها، فضلاً عن عدم جاديته كمؤرخ عاصر تلك الأحداث وأسهم في توثيقها، ومن جهة أخرى كان المصطلح يشير الى حجم المشكلة التي واجهت المجتمع الدمشقي والخطر الذي كادت أن تُلحقهُ. لمزيد من التفاصيل أنظر: المذيل، ج١، ص٧٨.

٦٩. أبو شامة، المذيل، ج١، ص١٥٦.

٧٠. سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢٢، ص١٣٩؛ أبو شامة، المذيل، ج١، ١٥٥.

٧١. م. ن، ج٢٢، ص١٤٠.

٧٢. أبو شامة، المذيل، ج١، ص٧٨.

٧٣. الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٤٢، ص٣٦٦-٣٦٧؛ الصفدي، الوافي، ج١٦، ص٢٣٤-٢٣٥؛ ابن طولون، الثغر البسام، ص٤٩.

٧٤. يذكر أبن أبي أصيبعه إن المبلغ هو عشرة آلاف دينار. لمزيد من التفاصيل انظر: موفق الدين أبي العباس أحمد بن أبي القاسم بن خليفة الخزرجي المعروف بابن ابي اصيبعه(ت ٦٦٨هـ/ ١٢٧٠م)، عيون الانباء في طبقات الاطباء، تحقيق نزار رضا،( بيروت: دار مكتبة الحياة، بلا ت)، ص٧٢٩.

٧٥. ابو شامة، المذيل، ج١، ص٣٠٤- ٣٠٥.

٧٦. م. ن، ج١، ص٣٠٤.

٧٧. ابن ابي اصيبعه، طبقات الاطباء، ص٧٢٩.

٧٨. ابو شامة، ج١، ص٣٠٥.

٧٩. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢٢، ص٢٣١.

٨٠. ابو شامة، المذيل، ج١، ص٢٩٦.

٨١. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢٢، ص٢٣٩.

٨٢. م. ن، ج٢٢، ص٢٣٩؛ ابو شامة، المذيل، ج١، ص٣١٦.

٨٣. م. ن، ج٢٢، ص٢٤٠.

٨٤. م. ن، ج٢٢، ص٢٤٠.

٨٥. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢٢، ص٢٤٠.

٨٦. م. ن، ج٢٢، ص٢٣٣.

٨٧. م.ن، ج٢٢، ص٢٤٠.

٨٨. ابو شامة، المذيل، ج١، ص٣١٧.

٨٩. م.ن، ج١، ص٣٤٦.

٩٠. م.ن، ج١، ص٣١٨.

٩١. م.ن، ج١، ص٣١٧.

٩٢. م.ن، ج١، ص٣١٨.

٩٣. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج٢٢، ص٢٤٠.

٩٤. م. ن، ج٢٢، ص٢٣٨.

٩٥. م. ن، ج٢٢، ص٢٤٠.

٩٦. صلة التكملة، ج٢، ص٥٨٧.

٩٧. م. ن، ج٢، ص٥٨٩.

٩٨. ذيل مرآة الزمان، ج٢، ص٤٤٠.

٩٩. عيون التواريخ، ج٢٠، ص٣٩٦.

١٠٠. نهاية الأرب، ج٣٠، ص١٧١.

١٠١. الوافي ، ج٢، ص٣٠٤.
١٠٢. مرآة الجنان، ج٤، ص١٢٨.
١٠٣. سبط ابن الجوزي، ج٢٢، ص٣٨٠؛ ابو شامة، المذيل، ج٢، ص٦٣.
١٠٤. م. ن، ج٢٢، ص٣٨١؛ م. ن، ج٢، ص٦٣.
١٠٥. م. ن، ج٢٢، ص٣٨١؛ المقريزي، السلوك، ج١، ق٢، ص٣٢٠.
١٠٦. ابو شامة، المذيل، ج٢، ص١٣٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٥، ص٣٥٨.
١٠٧. م. ن، ج٢، ص١٤٠.
١٠٨. م. ن، ج٢، ص١٤٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٥، ص٣٥٤.
١٠٩. ابو شامة، المذيل، ج٢، ص١٤٤.
١١٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٥، ص٣٥٤.
١١١. المذيل، ج٢، ص١٤٤.
١١٢. م.ن، ج٢، ص١٤٤.
١١٣. م.ن، ج٢، ص١٤٥.
١١٤. ابو شامة، المذيل، ج٢، ص١٤٥.
١١٥. م.ن، ج٢، ص١٦٠؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ج٥، ص٣٣٨.
١١٦. النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص١٣٥.
١١٧. البرزالي، المقتفي، ج١، ق٢، ص٩٩.
١١٨. م، ن، ج١، ق٢، ص٣٠.
١١٩. أبن شاكر، عيون التواريخ، ج٢١، ص٣٨٧.
١٢٠. عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن يحيى بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ولد في دمشق عام ٦٥٤هـ وتتلمذ على كبار علمائها، وكان يوصف بأنه من أعيان الدمشقيين، توفي بدمشق عام ٦٩٩هـ. الصفدي، الوافي، ج١٨، ص٥٦٥.
١٢١. الوافي، ج٨، ص٥٦٥.
١٢٢. شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن ابي بكر المعروف بابن الجزري(ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م)، تاريخ حوادث وأنبائه ووفيات الاكابر والاعيان من أبنائه المعروف بتاريخ ابن الجزري، ثلاثة أجزاء ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري،( بيروت، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م)، ج١، ص٣٣٧.
١٢٣. اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج١، ص١٠٥.
١٢٤. تقي الدين أبو محمد عبد الكريم بن يحيى بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي الأموي الدمشقي الشافعي، ولد بالقاهرة يوم عرفه ٦٦٤هـ، تتلمذ على كبار فقهاء مصر وبلاد الشام وسمع

من مشاهير محدثيهم، توفي بدمشق في شعبان عام ٧٤٧هـ ودفن بسفح قاسيون. السلامي، الوفيات، ج٢، ص٣١.

١٢٥. ابو العباس احمد بن علي القلقشندي(ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)، صبح الاعشى في صناعة الانشا، ١٤ جزءاً،( القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٢م)، ج٤، ص١٩٣.

١٢٦. اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٢، ص٧٧٠.

١٢٧. م. ن، ج٢، ص١١٢٦؛ النعيمي، الدارس، ج٢، ص١٥٧.

## المصادر والمراجع


- الاسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن(ت ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، طبقات الشافعية، جزءان، تحقيق: عبد الله الجبوري،(بغداد: مطبعة الأرشاد، ١٩٧١م).
- البرزالي: علم الدين أبي محمد القاسم بن محمد الأشبيلي( ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م)، المقتفي على الروضتين المعروف بتاريخ البرزالي، ٤ اجزاء، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م).
- ابن تغرى بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله(ت ٨٧٤هـ/١٤٧١م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ مجلداً، ط٢،(القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م).
- ابن الجزري: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن أبي بكر(ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م)، تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه المعروف بتاريخ أبن الجزري، ثلاثة أجزاء، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م).
- ابن حبيب: الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر(ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ٣ أجزاء، تحقيق: محمد محمد أمين،( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م).
- ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي(ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٥ مجلدات، تحقيق: محمد سيد جاد الحق،( القاهرة: مؤسسة ام القرى للطباعة والنشر، بلا ت).

- ابن خلكان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٨ أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، ط٤، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م).
- ابن الدبيثي: ابي عبد الله محمد بن سعيد(ت ٦٣٧هـ/ ١٢٢٩م)، ذيل تاريخ مدينة السلام، ٥ مجلدات، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الأسلامي، ٢٠٠٦م).
- ابن الصابوني: جمال الدين ابي حامد محمد بن علي المحمودي(ت ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م)، تكملة اكمال الاكمال، تحقيق: مصطفى جواد،( بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٧م).
- ابن طولون: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الصالحي(ت ٩٥٣هـ/ ١٤٥٧م)، الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، (بيروت: دار النوادر، ٢٠٠٦م).
- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي(ت ٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، ٦٦ جزءاً، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي،( بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م).
- ابن العماد: شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العسكري الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨ أجزاء،( بيروت: دار أحياء التراث العربي، بلا ت).
- ابن قاضي شهبه: تقي الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر الاسدي(ت ٨٥١هـ/ ١٤٤٩م)، طبقات الشافعية، ٤ أجزاء، تحقيق: عبد العليم خان،( بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م).
- ابن كثير: عماد الدين أبو الفدا أسماعيل بن عمر الدمشقي(ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)، البداية والنهاية، ٢٠ جزءاً، الجزء السادس عشر منه حققه: رياض عبد الحميد مراد ومحمد حسان عبيد، راجعه: عبد القادر الأرناؤوط وبشار عواد معروف،( دمشق، بيروت: دار أبن كثير للطباعة والنشر، ٢٠١٠م).

- ابن كثير: عماد الدين أسماعيل بن عمر بن علي(ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، طبقات الفقهاء الشافعيين، ٣ أجزاء، تحقيق: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، (القاهرة: دار الثقافة الدينية، ١٩٨٨م).
- ابو شامة: شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أسماعيل المقدسي الدمشقي(٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)، المذيل على الروضتين، تحقيق ابراهيم الزيدي( بيروت: دار الرسالة).
- الحسيني: عز الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن(ت ٦٩٥هـ)، صلة التكملة لوفيات النقلة، مجلدين، تحقيق: بشار عواد معروف، ( بيروت: دار الغرب الاسلامي، ٢٠٠٧م).
- الحسيني: شمس الدين ابي المحاسن محمد بن علي بن الحسن(ت٧٦٥هـ/ ١٣٦٣م)، ذيل العبر في خبر من غبر، تحقيق: ابو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول،( بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م).
- الحلبي: عز الدين ابو عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم الانصاري(المتوفى ٦٨٤هم ١٢٨٥م)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق: يحيى زكريا عبادة،(دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩١م).
- الحموي: أبو الفضائل محمد بن علي بن نظيف، التاريخ المنصوري المسمى تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان، تحقيق: أبو العيد دودو، مراجعة عدنان درويش،( دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٨١م).
- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، سيّر اعلام النبلاء، ٢٨ جزءاً، تحقيق: بشار عواد معروف ومحي هلال السرحان، ط١١،(بيروت: مؤسسة الرسالة العالمية، ١٩٩٦م).
- سبط ابن الجوزي: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي بن عبد الله(ت ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: ابراهيم الزيبق،( بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠١٣م).
- السبكي: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي(ت ٧٧١هـ/ ١٣٧١م)، طبقات الشافعية الكبرى، ١٠ أجزاء، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو،( القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٢م).

- السلامي: تقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع(ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧١م)، الوفيات، مجلدان، تحقيق: صالح مهدي عباس، مراجعة بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م).
- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك(ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، الوافي بالوفيات، ٣٠ جزءاً، الجزء الثالث عشر، تحقيق: محمد الحجيري،( بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ٢٠٠٩م).
- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى(ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان(عصر سلاطين المماليك)، ٥ أجزاء، تحقيق: محمود رزق محمود،( القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م).
- الغساني: أبو العباس اسماعيل بن العباس بن علي بن داود بن يوسف(ت ٨٠٣هـ/ ١٤٠١م) العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم،( بيروت: دار التراث العربي، ١٩٧٥م).
- المقريزي: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي(ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، المقفى الكبير، ٨ مجلدات، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط٢،( بيروت: دار الغرب الاسلامي، ٢٠٠٦م)، جـ٧.
- المنذري: زكي الدين ابو محمد عبد العظيم بن عبد القوي اللخمي(ت ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، التكملة لوفيات النقلة، ٤ مجلدات، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٤،( بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).
- النعيمي:أبو المفاخر عبد القادر بن محمد(ت٩٧٨هـ/١٥٧٠م)، الدارس في تاريخ المدارس، جزءان، تحقيق: جعفر الحسني، ط٢،( القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٦م).
- النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب البكري(٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣٣ جزءاً، ط٣،( القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م).
- اليونيني: قطب الدين موسى بن محمد بن أحمد البعلبكي(ت ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)، ذيل مرآة الزمان، (حيدرآباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ب ت).